

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون في مجال الصحة الحيوانية

بين حكومتى جمهورية مصر العربية

والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الموقع في الجزائر بتاريخ ١٩/١/١٩٩٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون في مجال الصحة الحيوانية بين حكومتى جمهورية مصر العربية

والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الموقع في الجزائر بتاريخ ١٩/١/١٩٩٨ ،

وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠٠٠ م) .

حسنى مبارك

اتفاق

في مجال الصحة الحيوانية

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المشار إليهما فيما بعد بالطرفين ، رغبة منهما في توطيد التعاون في مجال الشتون والخدمات البيطرية للبلدين وتسهيلاً للتبادلات التجارية (استيراد ، تصدير ، وعبور) للحيوانات والمنتجات ذات المصدر الحيواني ووقاية البلدين من الأمراض الحيوانية المحتملة وأمراض الطفيليات الحيوانية والأمراض التي تنتقل للإنسان ، وذلك في مجال تدعيم التعاون بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية ووزارة الفلاحة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (١)

تبرم السلطات المختصة للطرفين بروتوكولات مكملة لهذا الاتفاق لتحديد الشروط الصحية للاستيراد والتصدير وعبور الحيوانات الحية والمنتجات ذات المصدر الحيواني بين البلدين .

مادة (٢)

يلتزم الطرفان بتقديم الضمانات وتنفيذ الشروط الصحية الموضوعية من قبل السلطات المركزية للسلطات البيطرية لكل من البلدين عند استيراد الحيوانات والمنتجات ذات المصدر الحيواني حسب الشروط المحددة في البروتوكولات المكملة التي يتم عقدها لاحقاً .

مادة (٣)

يتعهد كل طرف بفحص الحيوانات والمنتجات ذات المصدر الحيواني العابرة على قطره ، والمرسلة إلى القطر الآخر إذا تبين من المراقبة أن الحيوانات أو المنتجات ذات المصدر الحيواني قد تكون خطراً على صحة الإنسان أو الحيوان ، تقوم السلطات البيطرية لهلد العبور بإعادة هذه الحيوانات أو تأمر بذهبها أو إتلافها في إطار تنظيم تكميلي طبقاً للمادة الأولى من هذا الاتفاق .

مادة (٤)

تتبادل السلطات المختصة للطرفين ، وبصفة دورية شهرية نشرات صحية تبين إحصائيات الأمراض المعدية وأمراض الطفيليات الحيوانية الواردة في القائمة «ب» المعدة من قبل مكتب الأوبئة الحيوانية الدولي في باريس .

كما تلتزم بالإبلاغ الفوري للطرف الآخر عند ظهور أى مرض وبائى لا سيما الأمراض الواجب التصريح بها لمكتب الأوبئة الحيوانية الدولي (أى الأمراض الواردة في القائمة «أ» والأمراض الأخرى المحددة في الاتفاق) .

مادة (٥)

تلتزم السلطات المختصة بتقديم الضمانات اللازمة لإثبات خلو المنتجات ذات المصدر الحيوانى المعدة للتصدير من أى هرمون أو أدوية أو مبيد أو أى عامل مضر بصحة الإنسان ووفق الحد المسموح فى البروتوكولات الموقعة عليها من جانب هذه السلطات .

مادة (٦)**يعمل الطرفان على :**

- (أ) التنسيق والتعاون التقنى بين المعامل البيطرية التشخيصية التابعة لمصالح الصحة الحيوانية للبلدين .
- (ب) تبادل الأطباء البيطريين المتخصصين بغية الاطلاع على الحالة الصحية للحيوانات والمنتجات الحيوانية لكلا الطرفين وكذا على الإنتاج العلمى والتقنى فى هذا المجال .
- (ج) تبادل المعلومات حول طرق إعداد وتجريب وتصنيع المنتجات ذات المصدر الحيوانى التى ترغب فى تصديرها .
- (د) تبادل النصوص القانونية فى مجال الصحة الحيوانية بصفة دورية .
- (هـ) مشاركة المختصين المعنيين فى المؤتمرات والندوات التى يعقدها الطرفان .

مادة (٧)

تتشاور السلطات المركزية للشئون البيطرية مباشرة حول دراسة إدخال التعديلات على الاتفاقيات المكتملة المتعلقة بتطبيقه .

مادة (٨)

يلتزم الطرفان بالتوقف الفوري لكل عملية تصدير للحيوانات والمنتجات ذات المصدر الحيواني في حالة وجود أو ظهور في أحد البلدين لمرض منصوص عليه في البروتوكولات والذي يمكن أن ينتشر في البلد المستورد .

مادة (٩)

تشكل لجنة من الطرفين لتبادل الخبرات والمشاورات الدورية ودراسة الصعوبات التي تعترض التنفيذ ووضع الحلول المناسبة لها ، وتعقد اللجنة اجتماعات كل ستة شهور بالتناوب في كل من البلدين .

ويتحمل كل طرف تكاليف عقد الاجتماع على أرضه بما في ذلك نفقات السفر ذهاباً وإياباً ونفقات الإقامة الخاصة بالإخصائيين والفنيين البيطريين .

مادة (١٠)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ إتمام إجراءات التصديق عليه ، ويسرى لمدة خمس سنوات يحدد بعدها تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاء العمل به قبل ستة أشهر من تاريخ انتهائه .

حرر في الجزائر بتاريخ ١٩/١/١٩٩٨ من أصلين باللغة العربية ، ولكل منهما ذات الحجية .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

دكتور / علي العبيدي

مدير معهد بحوث صحة الحيوان

عن

حكومة الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية

دكتور / رشيد بوقدور

مدير المصالح البيطرية